مسائل نحوية متفرقة رجحها أبو حيان في البحر المحيط

د. علي مطر جرو الدليمي
جامعة الأنبار - كلية التربية الإنسانية – قسم اللغة العربية

توطئة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد :

يعد تفسير (البحر المحيط) من التفاسير النفيسة ؛ إذ يمثل المرجع الأهم لمن يريد ان يطلع على وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم ، وقد مثل الجانبُ النحويُ أكثر حضوراً من بقية الجوانب الأخرى ، حتى اصبح هذا الكتاب نحواً أكثر منه تفسيراً ، وتميز هذا التفسير بميزات منها :

١. اعتماده على كتب كثيرة متنوعة في شتى المجالات منها اللغوية والنحوية والفقهية ، وكتب التفسير والقراءات وغيرها .
٢. اعتماده على الشواهد في تقعيد القاعدة النحوية ، وتتمثل هذه الشواهد بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب (شعره ونثره) .
٣. الاهتمام باللغة والنحو والصرف والبلاغة .

وقد تناولت في هذا البحث أهم ترجيحاته النحوية فيما يخص الأسماء في حالاتها الإعرابية الثلاث .

أولاً : الأسماء المرفوعة :

وفيها مسألتان :

١ـ وقوع الفاعل جملة :ـ

من المعلوم عند النحاة أَنّ الفاعل لايكون إلاّ اسماً ، إذ يقول ابن عقيل (٧٦٩هـ) : ((فأما الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه فعل ...))[١] .

فالمفهوم من خلال هذا الكلام أَنّ الفاعل يكون مفرداً وهذه مسألة قد حُسِمَ أمرها عند النحاة .

أما هل يأتي الفاعل جملة ، فالعلماء في هذا على قسمين : جاء في مغني اللبيب : ((واختلف في الفاعل ونائبه ، هل يكونانِ جملة أو لا ، فالمشهور المنع مطلقاً ، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو : يعجبني قام زيدٌ ، وفصّل الفراءُ وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا : إن كان الفعل قلبياً وُجِدَ مُعلِّقٌ عن الفعل نحو : ظهر لي أقام زيد ؟ صُحَّ وإلاّ فلا ، وحملوا عليه : ((ثُمَّ بدا لهُمْ مِنْ بعدِ ما رأَوْا الآياتِ لَيسجُنُنّهُ حتّى حين))[٢] ومنع الأكثرون ذلك كله ...))[٣] .

وجاء في (شرح شذور الذهب) لابن هشام (ت ٧٦١هـ) أَنّ الفاعل له أحكام وذكر منها انه لا يكون ، وهذا هو المذهب الصحيح ، وزعم قوم أَنّ ذلك جائز ، وأستدلوا على ذلك بالسماع[٤] .

أما أبو حيان فهو ممن يختارون منع وقوع الفاعل جملة ، ولنستمع الى كلامه ، عند شرحه قوله تعالى : ((وإذا قِيل لهُم مَّاذا أَنزلَ رَبُّكُم قالوا أَساطير الأولينَ))[٥] ، قال : ((و (ماذا أنزل) ليس معمولاً لـ (قيل) على مذهب البصريين ؛ لأنه جملة ، والجملة لا تقع موقع المفعول الذي لم يسمَّ فاعله كما لاتقع موقع الفاعل))[٦] .

والذي يميل اليه الباحث هو أنَّ الجملة لايجوز أنْ تقع فاعلاً ؛ إذ انّها غير مقبولة من ناحية الإعراب .

٢ـ العامل الأولى بالعامل في التنازع :

قال ابن عقيل : ((التنازع : عبارة عن توجه عاملين الى معمولٍ واحدٍ ، نحو : ((ضربتُ وأكرمتُ زيداً)) فكل واحدٍ من (ضربت) و (أكرمت) يطلب (زيداً) بالمفعولية))[٧] .

ولا خلاف بين النحاة أنه يجوز اعمال كل واحدٍ من العاملين أولى بالعمل في المعمول المتنازع فيه ، الاول او الثاني .

فأمّا الكوفيون فقد ذهبوا الى أنّ الثاني اولى بالعمل لقربه من المعمول [٨] وذهب نحويون آخرون الى أن العاملين إذا اتفقا في الطلاب بأن يطلبا مرفوعاً أو منصوباً ، كان العمل لهما جميعاً ، فهما معاً يعملان في المعمول المتنازع فيه ، من غير حذف او اضمار ، ومن الامثلة على ذلك كلمة (عمرو) في المثالين الآتيين :

نقول : قام وقعد عمروٌ ، فعمرو فاعل لكلٍ من (قام) و (قعد) معاً .

والمثال الآخر : زرتُ واكرمت عمراً ، فعمرو مفعول لكل من (زرت) و (اكرمت) معاً[٩] .

أمّا ابو حيان فقد اختار إعمال الثاني ؛ لأنه الافصح وقد جاء في القرآن الكريم كثيراً ، وله اقوال كثيرة تؤكد هذا الكلام منها قوله : ((وإعمال الاول لم يرد في القرآن ؛ لقلته))[١٠] وقوله : ((ولا جائز ان يكون من اعمال الاول لان الاولى انْ لا يحذف من الثاني والأحسن حمل القرآن على الاولى))[١١] وهذان القولان يؤكدان أمرين :

الاول : أَنّ إعمال الاول لم يرد في القرآن ؛ لقلته .

والآخر : انّ إعمال الاول خلاف الاولى .
ومن الامثلة التي ذكرها أبو حيان والتي تؤيد ترجيحه إعمال الثاني ، قوله تعالى : ((وإذا قيلَ لهم تعالوا يَسْتغفرْ لكمْ رسولُ الله))[١٢] إذ قال : ((و (رسول الله) يطلبه عاملان احدهما (يستغفر) والآخر (تعالوا) فأعمل الثاني على المختار عند اهل البصرة ، ولو اعمل الاول لكان التركيب (تَعالَوا يَسْتَغفِر لَكُمْ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم)[١٣] .
والذي يذهب إليه الباحث أن الراجح هو اعمال الثاني ؛ لوروده في القرآن الكريم ، وعدم ورود اعمال الاول ؛ كونه قليلاً ، و فضلاً عن ذلك أن العرب يراعون الجوار والقرب فيحملون اللفظ عليه كما ذهب سيبويه[١٤] .

ثانياً : الاسماء المنصوبة :

وفيها تسع مسائل :

١. حذف حرف النداء مع اسم الاشارة :

اختلف النحويون في مسألة حذف حرف النداء مع اسم الاشارة ، فقد ذهب البصريون ومن ايّدهم[١٥] الى عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الاشارة ، وعلى راسهم سيبويه إذ يقول : ((ولايحسن أن تقول : (هذا) ، ولا (رجل) ، وانت تريد ، (يا هذا) ، و (يارجل)))[١٦] .
والسبب في منع حذف حرف النداء مع اسم الاشارة هو ان نداءه يدل على اقتران الاشارة المطلقة ، فلو حذف منه حرف النداء لحصل التباس بين النداء وغير النداء ، والسبب الثاني انّ اسم الإشارة صفة لـ (اي) تقول : (يا أيها ذا إجلس ، كما تقول : يا أيها الولد اجلس ، فلما حذفت (اي) صارت (يا) مع اسم الاشارة بدلاً من (اي) ، فكرهوا حذفها ؛ لما فيها من الاجحاف[١٧] . امّا الكوفيون[١٨] فقد اجازوا حذف حرف النداء مع اسم الاشارة ؛ وذلك بسب وروده في القرآن الكريم والشعر الفري ، فمن القرآن قوله تعالى : ((ثُمَّ أَنتُمْ هؤلاء تقتلُونَ أَنفُسَكُم))[١٩] اي : يا هؤلاء ومن الشعر قول الشاعر[٢٠] :

ذا ارعواءَ فليس بَعْدَ اشتعالِ الرَّ
أسِ شيباً الى الصِّبا مِنْ سَبِيْلِ

اي : يا ذا .
امّا ابو حيان فقد اختار مذهب البصريين في عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الاشارة ، اذ يقول : ((ولا يجوز حذف حرف النداء من المشار على مذهب البصريين ، ويجوز على مذهب الكوفيين ، وقد جاء في الشعر وهو قليل))[٢١] .
أما الآية القرآنية السابقة فقد اعربها على الوجه الآتي :
ان يكون (انتم) مبتدأ واسم الاشارة (هؤلاء) خبر ، وتقتلون جملة فعلية في محل نصب حال[٢٢] .

٢- دخول (يا) النداء على (ليت) :

اختلف النحويون في نوع (يا) الداخلة على (ليت) ، فقد ذهب جمهور النحويين الى انها للتنبيه ، كقوله تعالى : ((يا لَيتَنِي كُنْتُ مَعَهُم فَأَفُوزُ فَوْزَاً عَظِيمَاً))[٢٣] .
وذهب قوم[٢٤] الى أنها (يا) النداء ، والمنادى محذوف والتقدير : يا هذا ليتني .

أما ابو حيان فيختار مذهب الجمهور القائلين : انها للتنبيه ؛ لانها إذا كانت للنداء فإنّ ذلك يستوجب الحذف ، والشيء إنّما يجوز حذفه اذا كان موضع لزوم الحذف .
والذي يبدو لي أن (يا) الداخلة على (ليت) تكون للتنبيه ؛ اذ انها اذا كانت للنداء فان ذلك يحتاج الى تأويل ، وعدم التاويل خير من التاويل .

٣- ظرفية (آنفاً) :

اختلف العلماء في اعراب كلمة (آنفاً) في قوله تعالى : ((ومنهمْ مَنْ يَسْتَمِعُ اليكَ حتّى اذا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قالوا لِلَّذينَ أُوتوا العِلمَ ماذا قال آنِفاً))[٢٥] .
فقد ذهب قسم منهم الى انها ظرف زمان فحسب ، أمثال : الزمخشري[٢٦] (ت ٥٣٨ هـ) والفخر الرازي[٢٧](ت ٦٠٦ هـ) وابن منظور[٢٨](ت ٧١١ هـ) والبغدادي[٢٩](ت ٧٢٥ هـ) ، اذ قال البغدادي : (((ماذا قال آنفا) يعني ما الذي قال محمد الآن ، وهو الأئتناف ...))[٣٠] وقد تبعهم في ذلك طائفة من المحدثين امثال : الصابوني[٣١] والكرباسي[٣٢] والدكتور علي جابر المنصوري[٣٣] وذهب القسم الآخر منهم امثال مكي بن ابي طالب[٣٤](ت ٤٣٧ هـ) وابي البقاء العكبري[٣٥] (ت ٦١٦ هـ) الى أنها تحتمل وجهين هما:
١- ان تنصب على الحال من الضمير في (قال) اي : ماذا قال محمد مبتدئاً .
٢- أن تكون ظرفاً ، والتقدير : ماذا قال قبل هذا الوقت . أما ابو حيان فقد جزم بعدم ظرفية (آنفا) في قوله : ((والصحيح انه ليس بظرف ، ولانعلم احداً من النحاة عدّه في الظروف))[٣٦] .
والذي يبدو لي مما سبق عرضه من آراء امران :
الاول : ان قول ابي حيان : ((... ولا نعلم احداً من النحاة عّده في الظروف)) أمرٌ فيه نظر ؛ إذ قال بظرفيتها علماء مفسرون سابقون لابي حيان امثال : الزمخشري والفخر الرازي .
والثاني : انّ كلمة (آنفاً) عند سماعها تعطيك معنى الظرفية الزمانية ؛ اذ تكون بمعنى (سابقاً) .

٤- وقوع الماضي المثبت حالاً بدون (قد) :

من المعلوم ان الحال تاتي مفردة ، نحو قولنا : جاء محمدٌ راكضاً . وتأتي جملة كقولنا : جاء زيدٌ يضحك .
وقد اختلف النحويون في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت حالاً من دون (قد) فقد ذهب الأخفش والكوفيون[٣٧] ما عدا الفرّاء الى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً من دون (قد) ، ودليلهم على ذلك قوله تعالى : ((أو جَاءُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهم))[٣٨] . اذ وردت الجملة الفعلية (حصرت صدورهم) حالاً من دون (قد) .
امّا البصريون والفراء[٣٩] فقد ذهبوا الى أنه يشترط في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت الواقعة حالاً أن تقترن بـ (قد) وتستوي في ذلك (قد) المقدرة أو الظاهرة واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

فجئت وقد نضّت لنومٍ ثيابَها
لدى السِّتْر إلاّ لِبْسَةَ المتفضّلِ

فقد وقعت جملة (نضّت) حالاً مع اقترانها بـ (قد) . ومن خلال الموازنة بين دليل الكوفيين ودليل البصريين يتضح لنا أن دليل الكوفيين اقوى ؛ لأن دليلهم من القرآن الكريم ، أما

البصريون فدليلهم من الشعر العربي ،ولكن من خلال سماع الرد البصري على دليل الكوفيين يتضح لنا أنَّ دليل البصريين أقوى ؛ إذ إنّ الفعل الماضي في قوله تعالى : ((أو جَاءُوْكُم حَصُرت صُدُورُهُم))[٤١] صفة لـ (قوم) مقدر، والتقدير فيه : (أو جاءوكم قوم حصرت صدورهم) ، والفعل الماضي اذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع في محل نصب حال .

أمّا ابو حيان فقد اختار مذهب الكوفيين والأخفش القائلين بجواز وقوع الماضي في محل نصب حال مجرداً من (قد) ولنستمع الى كلامه ؛ إذ يقول : ((وقد أجاز الاخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد) ، وهو الصحيح ، إذ كثر في العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التاويل))[٤٢] ، فعند وقوفه على قوله تعالى : ((وَإِنْ اصابتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ على وجهه خَسِرَ الدنيا والآخرة))[٤٣] . قال : ((ولا يحتاج الى اضمار (قد) ؛ لانه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه))[٤٤] .

والذي أراه أنه يجوز مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً بدون اقترانه بـ (قد) ؛ لأن الجملة الحالية إن جاءت غير مقترنة بـ (قد) فإنّ ذلك لا يحتاج الى تاويل وتقدير ، وقد نقل السيوطي (ت ٩١١ هـ) في الهمع قول ابي حيان ، اذ قال : ((قال أبو حيان : والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون قد ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك ...))[٤٥] .

٥- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر :

للحال مع صاحبه ثلاث حالات :

١- يجوز فيها التقديم والتاخير عنه ، وهو الاصل ، كقولنا جاء زيدٌ ضاحكاً ؛ إذ يجوز في ذلك أنْ نقول جاء ضاحكاً زيدٌ .

٢- أنْ تتأخر عنه وجوباً ، وذلك لامرين :

الاول : ان تكون الحال محصورة نحو قوله تعالى : ((وَمَا نُرْسِلُ المُرسَلِينَ إلا مُبَشّرِينَ وَمُنْذِرِينَ))[٤٧] .

الثاني : أن يكون صاحبها مجروراً بحرف غير زائد ، نحو قولنا : (مررتُ بهندٍ جالسةً) ، ومنهم من أجاز التقديم .

٣- ان تتقدم الحال على صاحبها وجوباً اذا كان صاحبها محصوراً نحو قولنا : (ما جاء راكباً الاّ زيدٌ).

والمسألة التي نحن بصدد الكلام عليها هي مسالة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ؛ اذ اختلف النحاة في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ، فقد ذهب جمهور النحويين[٤٨] الى عدم جواز ذلك ،فلا تقول في (مررت بهندٍ جالسةً) مررت جالسةً بهند .

والسبب في عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر هو :

((لأنّ تقدم حال المجرور عليه في الاحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار))[٤٩] .

امّا ابن كيسان[٥٠](ت ٢٩٩ هـ) و ابو علي الفارسي[٥١](ت ٣٧٧ هـ) وابن برهان[٥٢](ت ٤٥٦ هـ) والسمين الحلبي[٥٣](ت ٧٥٦هـ) فقد ذهبوا الى جواز ذلك ، واستدلوا على ذلك بالسماع من القرآن الكريم والشعر ، فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ((وَمَا أَرْسَلنَاكَ إلاّ كَافَةً للنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً))[٥٤] ؛ فقد جاءت كلمة (كافةً) حالاً من (الناس) المجرور باللام وقد تقدم عليه الحال ، والاصل في ذلك ((للناس كافة)) .

اما دليلهم من الشعر قول الشاعر[٥٥] :

فَإنْ تكُ أذواءٌ أصِبْنَ وَنِسْوَةٌ
فَلَنْ يَذْهبوا فزعاً بقتل حبالِ

فقد قدم في هذا الشاهد الشعري (فزعاً) وهي حال على صاحبها المجرور بحرف جر(بقتل) .

امّا راي ابي حيان في هذه المسألة ، فهو من العلماء الذين يختارون تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ، والدليل على ذلك قوله : ((ذهب الاكثرون الى أنّ ذلك لا يجوز ، وذهب ابو علي ، وابن كيسان ، وابن برهان ، ومن معاصرينا ابن مالك الى أنّه يجوز ، وهو الصحيح ، من امثلة ابي علي (زيدٌ خير ما يكون خيرٌ ما يكون خير منك) ، التقدير (زيد خير منك خير ما يكون) ، فجعل (خير ما يكون) حالاً من الكاف في (منك) وقدّمها عليه قال الشاعر[٥٦] :

إذا المرْءُ أعيته المروءَةُ ناشِئاً
فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيهِ شديدُ

وقال آخر[٥٧] :

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنَكُم
بِذِكْرِكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

أي : تسليت عنكم طراً ، اي جميعاً ، وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور ، وعلى ما يتعلق به ، ومن ذلك قول الشاعر[٥٨] :

مَشْغُوفةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وإنَّما
حُتِمَ الفِراقُ فَما إليكَ سَبيلُ

وقال الآخر[٥٩] :

غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرءِ فَيُدْعَى وَلاتَ حِيْنَ إبَاءِ

أي : (شغفت بك مشغوفة) ، و (تعرض المنية للمرء غافلاً) . وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل ، فتقديمها عليه دون العامل اجوز ...))[٦٠] . والذي يميل اليه الباحث هو جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ؛ وذلك لسببين :

الأول : وروده في القرآن الكريم والشعر العربي .

الثاني : قول ابي حيان من أنّه قد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور ، وعلى ما يتعلق به ، فتقديمها عليه دون العامل أجوز .

٦- مجيء التمييز معرفة :

اختلف النحاة في مسألة مجيء التمييز معرفة ، فقد ذهب الفّراء[٦١] والطبري[٦٢]، والزمخشري[٦٣] في احد قوليه الى جواز مجيء التمييز معرفة ودليلهم في ذلك قوله تعالى ((وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إبْرَاهِيمَ إلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ)) [٦٤] . وقول الشاعر[٦٥] :

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَربُ لم تقِدْ
لظاها ولَم تَستَعْمَل البيضُ والسُّمْرُ

نلاحظ أنّ كلمة (الرعب) معرفة ، وقد جاءت تمييزاً في هذا الشاهد .

وذهب سيبويه[٦٦] والزمخشري[٦٧] في القول الآخر ، وأبو البقاء العكبري[٦٨] الى عدم جواز مجيء التمييز معرفة .

لأن التمييز اذا عُرفَ كان مخصوصاً ، ولم يُعط ايّة فائدة ، لانه اشبه الحال من حيث انه يبين ما قبله ، ولمّا اشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أنّ الحال نكرة[٦٩] ولذلك فقد ردّ المانعون على المجيزين في توجيه الآية القرآنية ((وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ))[٧٠] ؛ اذ قالوا : ان كلمة (نفسه) ليست منصوبة على التمييز ، بل هي منصوبة على نزع الخافض ، والاصل (في نفسه)[٧١] امّا (ال) في كلمة (الرعب) في قول الشاعر فهي زائدة[٧٢] . امّا ابو حيان فنراه يختار عدم جواز مجيء التمييز معرفة ، اذ قال : ((ولا تعريف للتمييز ، خلافاً لبعض الكوفيين وابي الحسن الطراوة))[٧٣] . ومن الامثلة التي ذكرها ابو حيان في عدم مجيء التمييز معرفة ما قاله[٧٤] في معرض ردّه على الزمخشري الذي أجاز أن يكون قوله : ((من الدمع)) في قوله تعالى : (تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا)[٧٥] تمييزاً ، رغم كونه معرفة[٧٦] .

٧- مجيء (إلاّ) بمعنى الواو :

تأتي (إلاّ) عند النحاة على انواع عدة منها : أن تكون للاستثناء ، ولكن، وصفة ، ومركبة ، وزائدة ، ومعنى الواو[٧٧] .

والذي نحن بصدد دراسته مجيء (إلاّ) بمعنى الواو ، اذ اختلف النحاة في هذه المسألة ، فقد ذهب الكوفيون[٧٨] ومنهم الفراء[٧٩] وابو عبيدة[٨٠] والهروي[٨١](ت٤١٥ هـ) والجوهري[٨٢](ت٣٩٣هـ) وابن منظور[٨٣] الى أنّ (إلاّ) تجيء بمعنى الواو ، وحجتهم في ذلك القرآن الكريم والشعر العربي ، فمن القرآن قوله تعالى : ((لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ))[٨٤] والمراد بالآية القرآنية هو (ولا الذين ظلموا يكون لهم ايضاً حجة) ومن الشعر العربي قول الشاعر[٨٥] :

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أَخوهُ لَعَمْرُ أبيكِ إلاّ الفَرْقَدانِ

والمراد بـ (إلاّ الفرقدان) : والفرقدان ؛ لتكون (إلا) بمعنى الواو .

أما البصريون[٨٦] ومن سار على نهجهم ، مثل : الطبري[٨٧] و المرادي[٨٨](ت ٧٤٩ هـ) وابن القيم[٨٩](ت ٧٥١هـ) الى أن (إلاّ) لا تجيء بمعنى الواو ، والسبب في ذلك يعود الى أنّ لكل حرف له معنىً معين ؛ إذ لو كان له معنيان لحصل لبس في المراد من الحرف . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى أنّ (إلاّ) للاستثناء ، وهذا يقتضي إخراج الثاني من حكم الاول ، والواو وضعت للجمع ، أي : ادخال حكم الثاني في الاول ، وعلى هذا الاساس مُنِعَت (إلاّ) أنْ تكون بمعنى الواو لحصول التباين بين الحرفين[٩٠] .

أمّا الادلة التي استشهد بها الكوفيون على أنّ (إلاّ) بمعنى الواو ، فقد وجد لها البصريون مخرجاً لتقوية مذهبهم ، فقوله تعالى : ((لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ))[٩٤] قال : ((وإثبات (إلا) بمعنى الواو لايقوم عليه دليل ، والاستثناء سائغ فيما ادعي فيه ان (إلا) بمعنى الواو))[٩٥] .

والذي يميل إليه الباحث هو أن (إلاّ) لا تجيء بمعنى الواو وذلك لسببين :

الاول : إنّ معنى الواو الدلالة على الجمع ، فلذلك هي تفيد المشاركة ، و (إلاّ) تدل على الاستثناء ، فلذلك هي تفيد عدم المشاركة ، وعلى هذا لايمكن أن يجتمع نقيضان في الدلالة على معنى واحد .

والثاني : إنّ الادلة التي جاء بها المجوزون يمكن حملها على التأويل .

٨- توسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها :

اختلف النحاة في هذه المسألة ، وهم على مذهبين :

مذهب المجيزين ومنهم : سيبويه[٩٦] والفراء[٩٧] وابن جني[٩٨] وابن السيد البطليوسي[٩٩](ت٥٢١ هـ) وابن هشام[١٠٠] وحجتهم في ذلك قراءة النصب[١٠١] في قوله تعالى : ((لَيْسَ الْبِرَّ أن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ))[١٠٢] .

وأمّا المذهب الآخر فهو مذهب عدم المجيزين لتوسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها ومنهم المبرد[١٠٣](ت ٢٨٥ هـ) وابن السراج[١٠٤](ت ٣١٦ هـ) وابن درستويه[١٠٥](ت٣٤٧ هـ) وسبب المنع هو القياس على فعل التعجب وعسى ونِعمَ وبئس بجامع عدم التصرف[١٠٦] .

أمّا ابو حيان فقد رجح مذهب المجيزين اعتماداً على قراءة النصب السابقة ، إذ قال : منع ابن درستويه توسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها ؛ تشبيهاً لها بـ (ما) ، اراد أن يحكم عليها بانها حرف ولكنّ هذا الامر لا يصح ؛ لورود القراءة المتواترة[١٠٧] . والذي يميل اليه الباحث هو جواز توسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها بشرط امن اللبس ، فان لم يؤمن اللبس فلا يجوز .

٩- خبر (أنَّ) الواقعة بعد لو :

اختلف النحاة في خبر (أنّ) الواقعة بعد لو هل يكون فعلاً او اسماً ، فمن النحاة من ذهب الى أن خبر (أنّ) الواقعة بعد لو يجب أن يكون فعلاً فقد نقل السيوطي[١٠٨] عن السيرافي (ت٣٦٨ هـ) والزمخشري أنّ خبر (أنّ) الواقعة بعد لو يجب أنْ يكون فعلاً ، ولا يصح أنْ يكون اسماً ويستوي في ذلك الجامد والمشتق . ومن النحاة من ذهب الى جواز مجيء خبر (أنّ) الواقعة بعد لو اسماً جامداً او مشتقاً ومنهم ابن مالك[١٠٩] وابن هشام[١١٠] ولهم على ذلك أدلة من القرآن الكريم والشعر العربي ، فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ((وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ))[١١١] ؛ اذ نلاحظ أنّ (اقلام) جاءت اسماً جامداً ومع ذلك هي خبر (أنّ) الواقعة بعد لو ، وقوله تعالى : ((وَإِن يَأتِ الأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ))[١١٢] فقد جاءت لفظة (بادون) خبراً لـ (أنّ) الواقعة بعد لو وهي اسم مشتق .

أمّا الادلة من الشعر العربي التي تؤيد مجيء خبر (أنّ) الواقعة بعد لو اسماً جامداً او مشتقاً ، فمن المشتق قول الشاعر[١١٣] :

لو أَنَّ حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاح أَدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّماح

فإنّ (مُدْرَك) اسم مشتق ، وهي خبر (أنّ) الواقعة بعد لو . ومن الجامد قول الشاعر[١١٤] :

ولَوْ أنَّها عُصْفُوْرَةٌ لَحَسِبتُهَا مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبيداً وَأيَّما

فقد جاءت (عصفورة) اسماً جامداً وهي خبر (أنَّ) الواقعة بعد لو .

امّا ابو حيان فقد اختار جواز مجيء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) اسماً جامداً او مشتقاً ؛ وذلك لمجيئه في القرآن الكريم ، وكثرته في لسان العرب ، ولنستمع عند كلامه على قوله تعالى : ((وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأرضِ مِن شَجَرَةٍ أَقلامٌ))[١١٥] إذ قال : ((وأقلام : خبر لـ (أن) ،وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري ، وبعض العجم ممن ينصر قوله إنّ خبر (أنّ) الجائية بعد (لو) لايكون اسماً جامداً ، ولا اسماً مشتقاً . بل يجب أن يكون فعلاً ، وهو قول باطل ، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه ، قال الشاعر[١١٦] :

ولَوْ أنَّها عُصْفُوْرَةٌ لَحَسَبتُهَا
مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبيداً وَأيَّما

وقال آخر[١١٧] :

ما اطيَبَ العَيْشَ لأنَّ الفَتى حَجَرٌ
تَنْبُو الحوادِثُ عنهُ وهو مَلْمُومُ

وقال آخر[١١٨] :

ولو أنَّ حَيّاً فائِتُ الموْتُ فَاتَهُ
أخو الحَرْبِ فَوْقَ القارِحِ العَدَواني

وهو كثير في لسانهم))[١١٩] .

والذي يميل اليه الباحث جواز مجي خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) اسماً جامداً او مشتقاً ، لوروده في القرآن الكريم والشعر العربي .

ثالثاً : الاسماء المجرورة : وفيها مسألتان :

١ـ نوع اضافة المصدر :

تقسم الاضافة الى قسمين[١٢٠] :
محضة ، وغير محضة

فالمحضة : هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع الى معموله ، وتفيد الاسم الاول تخصيصاً إنْ كان المضاف إليه نكرة ، نحو : هذا غلامُ امرأةٍ ، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو هذا غلام زيدٍ .

أمّا **غير المحضة** فهي :

١ـ إضافة اسم الفاعل والمفعول الى معمولهما إذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال ، نحو : (هو ضاربُ خالدٍ الآنَ أو غداً) و (هو مضروب الأبِ الآن أو غداً) ، فإن كانا للمضي فإضافتهما محضة ، نحو : (هو ضاربُ خالدٍ أمسِ).

٢ـ اضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبهة مطلقاً الى معمولها ، نحو : (هذا ضرّابُ الرؤوس وطويلُ القامةِ وحسنُ الوجهِ) .

٣ـ ويلحق بهذه الصفات المنسوب اذا اضيف الى مرفوعة ، نحو : (هو عراقيُّ الوطنِ عربيُّ النسبِ) والمصادر إذا كانت بمعنى اسم الفاعل أو المفعول ، نحو : قيد الأوابد اي : مقيد الأوابد .

وقد حصل خلاف بين النحاة في مسألة نوع اضافة المصدر ، فمنهم[١٢١] من ذهب الى أنّ المصدر إذا أضيف الى مرفوعه كـ (الفاعل) او منصوبه كـ (المفعول به) فإنّ إضافته تكون محضة ، ومنهم من ذهب الى أنّ إضافة المصدر تكون غير محضة ، والسبب في ذلك كما نقله السيوطي[١٢٢] نقلاً عن ابن الطراوة انه قال : إنّ إضافة المصدر الى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ؛ لانَّ المصدر إنما عمل بالنيابة عن الفعل ، وما عمل بالنيابة أقوى مما عمل بالشبه .

أمّا ابو حيان فنراه يرجح مذهب القائلين بأنّ إضافة المصدر محضة ، والدليل على ذلك أنه وصف ما ذكره ابن برهان وابن الطراوة بخصوص نوع اضافة المصدر بأنه فاسد[١٢٣] والذي يراه الباحث مما سبق أمرين :

الاول : إنّ إضافة المصدر الى مرفوع او منصوبه إضافة محضة كقوله تعالى : ((وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ))[١٢٤] ؛ إذ نلاحظ أنّ المضاف (دفع) قد استفاد من المضاف اليه وهو لفظ الجلاله (الله) .

والآخر : إنّ استعمال ابي حيان لعبارة (فاسد) اثناء نقده كلام ابن برهان وابن الطراوة ، فيه نوع من القساوة وكان بإمكانه استعمال عبارات أقلّ قساوة مثل : غير مُرْضٍ او فيه نظر .

٢ـ الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمعمول المضاف :

أختلف النحاة في مسألة الفصل بين المتضايفين ، فمنهم من اجاز ذلك ، ومنهم الكوفيون[١٢٥] ومن تبعهم مثل ابن هشام[١٢٦] والسيوطي[١٢٧] وقد قال ابن هشام : ((زعم كثير من النحويين أنّه لايفصل بين المتضايفين إلاّ في الشعر ، والحق أنّ مسائل الفصل سبع ، منها ثلاث جائزة في السبعة :

احداها : ان يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً ، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامر : ((قَتْلَ اولادَهم شركائهم))[١٢٨] ، وامّا ظرفه كقول بعضهم : (تركُ يوماً نفسِكَ وهواها سعي لها في رداها) .

الثانية : أنْ يكون المضاف وصفاً ، والمضاف إليه إمّا مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة : ((فلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه))[١٢٩] أو ظرفه كقول الشاعر[١٣٠] :
كَناحتِ يوماً صَخْرَةٍ بِعَسِيْلٍ

الثالثة : أنْ يكون الفاصل قَسَماً كقولك : هذا غلامُ واللهِ زيدٍ))[١٣١] .

وذهب البصريون[١٣٢] ومن تبعهم مثل : ابن خالويه[١٣٣](ت ٣٧٠ هـ) وابي علي الفارسي[١٣٤](ت٣٧٧ هـ) والزمخشري[١٣٥] الى المنع في ذلك وجوّزوا الفصل بالظرف وشبهه في الضرورة الشعرية ، وحجتهم في ذلك أنّ المضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز الفصل بينهما[١٣٦] .

فقد ذهب بعض العلماء بالنيل من قراءة ابن عامر ، لكونها حجة للفصل بين المضاف والمضاف اليه ، قال ابن خالويه : إن الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح في القرآن الكريم ، وإنما يجوز في ضرورة الشعر[١٣٧] . ومنهم من وصفها بالقبح[١٣٩] .

أمّا ابو حيان فقد اختار جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، اعتماداً على قراءة ابن عامر ؛ لانها متواترة ؛ ولوجودها في لسان العرب في ابياتٍ عدة ، وقد اخطأ مَنْ منع ذلك[١٣٩] ، فعند كلامه على قوله تعالى :
((وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ))[١٤٠] . قال : ((وقرأ ابن عامر كذلك إلاّ أنّه نصب (اولادهم) وجر (شركائهم) ، فصل بين المصدر المضاف الى الفاعل بالمفعول ، وهي مسألة مختلف في

جوازهـــا ، فجمهـــور البصـــريين يمنعونهـــا ، مقـــدموهم ومتأخروهم ، ولا يجيزون ذلك إلاّ في ضرورة الشعر ، وبعض النحويين اجازها ، وهو الصحيح ؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة الى العربي المحض ابن عامر ، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان ، قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها في لسان العرب في عدة ابيات ...))[١٤١] .

والذي يبدو لي جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، للأسباب التي ذكرها أبو حيان .

من خلال الجولة السريعة مع الآراء التي رجحها أبو حيان في تفسيره يمكن إجمال نتائج البحث فيما يأتي :

١. تمسك أبي حيان بمذهب البصريين عند ترجيح الآراء وذلك في كل المواضع إلاّ في واحدٍ منها فقد اختار مذهب الكوفيين ، وذلك في جواز وقوع الماضي في محل نصب حال عند تجرده من (قد) .

٢. عدم دقته في التحري عن بعض الحقائق ؛ إذ ذكر أنه ليس أحدٌ ممن سبقه من العلماء من قال بظرفية (آنفا) وقد قال بظرفيتها كَلٌّ من الزمخشري والفخر الرازي .

٣. اعتماده على السماع من القرآن الكريم وقراءته والشعر العربي في ترجيح الآراء .

الهوامش :

(١) شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٠
(٢) يوسف : ٣٥
(٣) مغني اللبيب : ٢/ ٩٠ .
(٤) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٦٥ – ١٧٠ .
(٥) النحل : ٢٤ .
(٦) البحر المحيط : ٥/ ٤٨٤ .
(٧) شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٨ .
(٨) ينظر في هذه المسألة الإنصاف : ١/ ٨٣ ، وشرح المفصل : ١ /٧٨ ، ومعاني النحو : ٢ / ١٢٣ – ١٢٤ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ /٨٧ ، والهمع : ٣ / ٩٤ .
(١٠) البحر المحيط : ٤ / ٣٣٩ .
(١١) نفسه : ١ / ١٦٤.
(١٢) المنافقون : ٥ .
(١٣) البحر المحيط : ٨ /٢٧٣ .
(١٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٧٤ .
(١٥) ينظر : نفسه : ٢ / ٢٣٠ ، وأوضح المسالك : ٣/ ٧٢ ، و مغني اللبيب : ٢ /٤٤٢، ومعاني النحو : ٤ / ٢٧٦ .
(١٦) الكتاب : ٢ / ٢٣٠ .
(١٧) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٦٠ .
(١٨) ينظر : أوضح المسالك : ٣ / ٧٢
(١٩) البقرة : ٨٥ .
(٢٠) البيت في شرح ابن عقيل : ٤ / ٤ بدون نسبة .
(٢١) البحر المحيط : ٢ / ٤٨٦ .
(٢٢) نفسه : ١ /٢٩٠ .
(٢٣) النساء : ٧٣ .
(٢٤) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٢٩٢ .
(٢٥) محمد : ١٦ .
(٢٦) ينظر : الكشاف : ٣ / ٥٣٤ .
(٢٧) ينظر : التفسير الكبير : ٢٨ / ٥٨ .
(٢٨) ينظر : لسان العرب : ٩ / ١٤ (انف) .
(٢٩) ينظر : تفسير الخازن : ٦ / ١٤٩ .
(٣٠) نفسه : ٦ / ١٤٩ .
(٣١) ينظر : صفوة التفاسير : ٣ / ٢١٠ .
(٣٢) ينظر : مواقع حالات الأعراب : ١٦ .
(٣٣) ينظر الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٩٥ .
(٣٤) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٦٧٣ .
(٣٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٢٣٧ ، وينظر : الشافي الوجيز : ٢ / ٦١٤ .
(٣٦) البحر المحيط : ٨ / ٧٩ .
(٣٧) ينظر : الإنصاف : ١ /٢٥٢ .
(٣٨) النساء : ٩٠ .
(٣٩) ينظر : الإنصاف : ١ /٢٥٢ .
(٤٠) قائله هو امرؤ القيس : ينظر : ديوانه : ١٤ .
(٤١) النساء : ٩٠ .
(٤٢) البحر المحيط : ٧/ ٤٩٣ .
(٤٣) الحج : ١١ .
(٤٤) البحر المحيط : ٧ / ٤٩٣ .
(٤٥) ينظر : الهمع .
(٤٦) ينظر : اوضح المسالك : ٢ / ٨٨ .
(٤٧) الأنعام : ٤٨ .
(٤٨) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٢٤ ، وشرح ابن عقيل : ٢ /١٠١ .
(٤٩) الكشاف : ٣ / ٢٩٠ .
(٥٠) ينظر : ابو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة : ١٤٨ – ١٤٩ .
(٥١) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٢٨١ .
(٥٢) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٢٨١ .
(٥٣) ينظر : الدر المصون : ٣ / ٦٥٥ نقلاً عن (السمين الحلبي ودراساته النحوية في الدر المصون) : ١٦٦ .
(٥٤) سبأ : ٢٨ .
(٥٥) قائله هو طلحة بن خويلد الاسدي ، ينظر : المحتسب : ٢/ ١٤٨ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٠١ .
(٥٦) الأبيات في البحر المحيط : ٧ / ٢٨١ بدون نسبة .
(٥٧) الأبيات في البحر المحيط : ٧ / ٢٨١ بدون نسبة .
(٥٨) الأبيات في البحر المحيط : ٧ / ٢٨١ بدون نسبة .
(٥٩) الأبيات في البحر المحيط : ٧ / ٢٨١ بدون نسبة .
(٦٠) البحر المحيط : ٧ / ٢٨١ .
(٦١) ينظر : معاني القرآن : ١ /٧٩
(٦٢) ينظر : جامع البيان : ١ / ٤٣٧ .
(٦٣) ينظر : الكشاف : ٢ / ٢٠٨
(٦٤) البقرة : ١٣٠ .
(٦٥) البيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٦ بلا نسبة .
(٦٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠٢ – ٢٠٣ .
(٦٧) ينظر : الكشاف : ١ / ٣١٢ .
(٦٨) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٢ / ١٧٩ .
(٦٩) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٢ .
(٧٠) البقرة : ١٣٠ .
(٧١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٤٨ – ١٤٩ .
(٧٢) ينظر : دراسة في حروف المعاني الزائدة : ٩ .
(٧٣) البحر المحيط : ١ / ١٩٩ .
(٧٤) ينظر : الكشاف : ٢ / ٢٠٨ .
(٧٥) التوبة : ٩٢ .
(٧٦) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٨٦ .
(٧٧) ينظر : دراسة في حروف المعاني الزائدة : ٢٤٢ – ٢٤٣ .
(٧٨) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٦٦ .
(٧٩) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٨٦
(٨٠) ينظر: مجاز القرآن : ١ / ٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٣٤٣ .
(٨١) ينظر : الأزهية : ١٨٧ .
(٨٢) ينظر : الصحاح : ٦ / ٢٥٤٥ (إلا)
(٨٣) ينظر : لسان العرب : ١٥ / ٤٣٢ (إلا)
(٨٤) البقرة : ١٥٠ .
(٨٥) اختلف في نسبة هذا البيت ، فمنهم من نسبه لعمرو بن معدي كرب كما في كتاب : ٢ / ٣٣٤ ، ومنهم من نسبه لحضرمي بن عامر كما في الخزانة : ٢ / ٥٢ .
(٨٦) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٦٦ .
(٨٧) ينظر : جامع البيان : ٢ / ٢١ .
(٨٨) ينظر : الجنى الداني : ٤٧٩ .
(٨٩) ينظر : بدائع الفوائد : ١ / ٩٦ – ٩٧

(٩٠) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٦٩ .
(٩١) البقرة : ١٥٠ .
(٩٢) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٦٩ .
(٩٣) سبق تخريجه .
(٩٤) البقرة : ١٥٠ .
(٩٥) البحر المحيط : ١ / ٤٤٢.
(٩٦) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧ .
(٩٧) ينظر : معاني القرآن : ١ /١٠٣ .
(٩٨) ينظر : اللمع في العربية : ١ / ٨ .
(٩٩) ينظر : كتاب الحلل : ١٦٠ .
(١٠٠) ينظر: اوضح المسالك : ١ / ١٧٠ .
(١٠١) هي قراءة حمزة وحفص ، ينظر : النشر : ٢ / ٢٢٦ .
(١٠٢) البقرة : ١٧٧ .
(١٠٣) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٩٤ .
(١٠٤) ينظر : الهمع : ١ / ٣٧٣ .
(١٠٥) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٣ .
(١٠٦) ينظر : الهمع : ١ /٣٧٣ .
(١٠٧) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٣ .
(١٠٨) ينظر : الاتقان : ٢ / ١٩٣ .
(١٠٩) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٦٣٧ .
(١١٠) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣١٧ .
(١١١) لقمان : ٢٧ .
(١١٢) الاحزاب : ٢٠ .
(١١٣) قائله : لبيد بن ابي ربيعة ، ينظر : شرح ديوانه : ٣٣ برواية : لو كان حياً .
(١١٤) لم اقف عليه ، ينظر : البحر المحيط : ٧ / ١٩١ .
(١١٥) لقمان : ٢٧ .
(١١٦) سبق تخريجه .
(١١٧) قائله : تميم بن ابي بن مقبل كما في الحيوان للجاحظ : ٤ / ٣١٠ .
(١١٨) لم اقف عليه ، ينظر : البحر المحيط : ٧ / ١٩١ .
(١١٩) نفسه والموضع نفسه .
(١٢٠) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣ / ١٥- ١٦ ، ومعاني النحو : ٣ / ١٠٧ – ١١٣ .
(١٢١) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٢٢٥ .
(١٢٢) ينظر : الهمع : ٢ / ٦٠ .
(١٢٣) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٢٤٣ .
(١٢٤) البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠ .
(١٢٥) ينظر : أئتلاف النصرة : ٥١ .
(١٢٦) ينظر : اوضح المسالك : ٢ / ٢٢٦ – ٢٢٧ .
(١٢٧) ينظر : الهمع : ٢ / ٦١ .
(١٢٨) ينظر : النشر : ٢ / ٢٦٣ . وقراءة المصحف : ((قتل اولادهم شركاؤهم)) . الانعام : ١٣٧ .
(١٢٩) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٤٣٩ . وقراءة المصحف : ((فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله)) . ابراهيم : ٤٧ .
(١٣٠) لم اقف عليه . ينظر : اوضح المسالك : ٢ / ٢٢٦ – ٢٢٧ .
(١٣١) نفسه والموضع نفسه .
(١٣٢) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٢٢٩ .
(١٣٣) ينظر : الحجة : ١٢٥ .
(١٣٤) ينظر: البحر المحيط : ٤ / ٢٣٠ .
(١٣٥) ينظر : الكشاف : ٢ / ٥٤ .
(١٣٦) ينظر : الانصاف : ٢ / ٤٣١ .
(١٣٧) ينظر : الحجة : ١٢٥ .
(١٣٨) ينظر : جامع البيان : ٨ / ٣٣ .
(١٣٩) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٢٢٩ ، وينظر : الطبري النحوي من خلال تفسيره : ٥٢ - ٥٣ .
(١٤٠) الانعام : ١٣٧ .
(١٤١) البحر المحيط : ٤ / ٢٢٩ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .
- أئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن ابي بكر الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) ، تحقيق : د. طارق الجنابي ،عالم الكتب، بيروت ، ط١،١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ابو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ، علي مزهر الياسري ، دار الرشيد للنشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ م.
- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، ١٣٨٠ هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ابو حيان الاندلسي (ت ٧٥٤ هـ) تحقيق وتعليق : د . مصطفى النماس ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملوجي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩١ هـ .
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديد ، بيروت ، لبنان (د. ت) .
- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) . ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديد ، بيروت ، لبنان (د. ت) .
- بدائع الفوائد ، ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) ، تحقيق : علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ .
- التبيان في إعراب القرآن ، ابو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، نشر : إحياء الكتب العربية ، تحقيق : علي محمد البجاوي (د. ت) .
- تفسير البحر المحيط ، ابو حيان الاندلسي ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- تفسير الخازن ، علي بن محمد المعروف بـ (الخازن) (ت ٧٢٥ هـ) . المكتبة التجارية الكبرى ، مصر (د. ت) .
- التفسير الكبير ، الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- جامع البيان من آي القرآن ، محمد جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٩٥٤ م.
- الجني الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) تحقيق : طه محسن ، بغداد ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- الحيوان ، ابو عمرو الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، منشورات المجمع العلمي العربي الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- دراسة في حروف المعاني الزائدة ، عباس محمد السامرائي ، طبع بمطبعة جامعة بغداد ، ط١ ، ١٩٨٧ م .
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، د . علي جابر المنصوري ، طبع بمطبعة جامعة بغداد ، ط١ ، ١٩٨٤ م .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٨ م .
- السمين الحلبي ودراساته في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، هيثم طه ياسين ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية . ٢٠٠١ م .
- الشافي الوجيز في اعراب كتاب الله العزيز ، حسن طه حسن السبخاوي،مطبعة انوار دجلة ، بغداد ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) على الفية ابن مالك . راجعه وعلق عليه : د. مالك المطلبي و د. غالب المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

- شرح ديون لبيد بن ربيعة ، تحقيق : د. احسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢ م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، ط١٠ ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم احمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح المفصل ، ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) عالم الكتب ، بيروت (د. ت) .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) ، تحقيق : احمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- صفوة التفاسير ، محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط٦ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الطبري النحوي من خلال تفسيره ، د . زكي فهمي الالوسي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٢ م .
- كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعّودي ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ م .
- كتاب سيبويه ، ابو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان (د. ت).
- لسان العرب ، ابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، دار الفكر ، (د. ت).
- اللمع في العربية ، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : فائز فارس،دار الامل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق : علي نجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- مشكل اعراب القرآن ، مكي بن ابي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق : د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معاني القرآن ، الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، دار البشير ، دار الأمل ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معاني القرآن ، الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق : احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠ .
- معاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، دار الطباعة للنشر والتوزيع ، عمّان ، الأردن ، ط٢ ، ٢٠٠٣ م .
- المقتضب ، ابو العباس المبرد (ت٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت (د. ت) .
- مواقع حالات الاعراب ، الشيخ محمد جعفر الشيخ ابراهيم الكرباسي ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٣ م .
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، تحقيق : علي محمد الضبّاع ، دار الفكر (د. ت) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : احمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م .